مجلة العلوم السياسيّة

اسم المقال: المسؤولية الأخلاقية للمجتمع الدولي حول الاستنساخ البشري
اسم الكاتب: أ.م.د. عدنان عباس موسى النقيب
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/181
تاريخ الاسترداد: 2025/04/19 09:07 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسيّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

المسؤولية الأخلاقية للمجتمع الدولي حول الاستنتساخ

الاستاذ المساعد الدكتور
عدنان عباس موسى
(*)

الخلاصة

عندما بدأت الخلية تبوح ببعض أسرارها نتيجة الدراسات العديدة لعلماء الخلية، لمحت الأفكار في أذهان البعض منهم للتدخل والتعديل في مكوناتها.

كعادة كل عمل يبدأ بفكرة ثم يليه بمرحلة تنفيذ حتى تتوالى ظهور النتائج الملموسة وهكذا بدأت عملية الاستنساخ أو التوالد العذري في الأصداء فقد بدأ الأمر في شكل تفكير اقتنع به البعض وظل قابعاً في مختبره يدرس ويحلل ليصل لنتيجة ترضي غروره.

فالاستنساخ قضية شغلت الكثيرين وكانت محل جدل ونقاش وتفاوتت فيها الآراء بين مؤيد ومعارض وتعددت سلبياتها وإيجابياتها. فلا نبخسها حقها إن ذكرنا أنها (قضية العصر).

الأمر الذي دعا المنظمات الدولية بدءً بالأمم المتحدة ومروراً بالمنظمات المتخصصة وانتهاءً بالتشريعات الداخلية إلى دراستها ووضع المحاذير على التعامل بها خشية أن تؤدي إلى خروج على مبادئ الأخلاق والدين إلا أن هناك دولاً آثرت أن تترك المجال مفتوحاً لدراسة الاستنساخ والاستفادة منها ولاسيما إذا أدت إلى الاستفادة لمعالجة الأمراض والشيخوخة وما إلى ذلك من تفرعات علمية لخدمة البشرية.

الهدف من الدراسة:

رغم مشاكل الموضوع وندرة الدراسات القانونية التي تناولته إلا، أننا أردنا وبمشيئة الله–الخوص فيه، لعلنا نضيف بهذا الجهد المتواضع شيئاً إلى المكتبة العربية القانونية.

أهمية الدراسة:

رغم أن للاستنساخ البشري مشاكله، إلا أن البحث في هذا المجال له أهميته ومذاقه الخاص، وتبدو أهمية الموضوع في أن اهتمام الفقه القانوني بالعلاقة بين الطب والقانون من خلال الدراسات القانونية الهامة المعنية بحق الإنسان في الحياة، وسلامة الجسد قد وثق هذه العلاقة، فكلاهما يهدف إلى غاية واحدة، هي إسعاد البشرية وحل مشاكلها وهذا التماثل في الغاية مع الجهد الرائع للفقه القانوني، قد أدى إلى أنصارهما أي الطب

(*) كلية القانون–جامعة بغداد.

والقانون. وتزاوجهما في فرع جديد، بدأ بزوغ نجمة هو الطب والقانون الدولي إلا أننا مازلنا في حاجة إلى تضافر جهود المشرع، والفقه والقضاء لتحديد معالمه وتفصيل أحكامه، ومن ثم فأننا أردنا أن نساهم بهذا الجهد المتواضع مع أساتذتنا وزملائنا المهتمين بهذا الفرع الجديد. فضلاً عن خلو المكتبة القانونية الدولية من الدراسات المتعلقة بهذا الموضوع المستحدث، رغم وجود دراسات كثيرة ومتنوعة تتناوله من الناحية العلمية والدينية والأخلاقية، ومن ثم فأن تناول الاستنساخ من الناحية القانونية. يعتبر إضافة ولو متواضعة للمكتبة العربية القانونية.

وسنتناول الاستنساخ بالدراسة الهادفة الموضوعية، لنتعرف على نفعه وإضراره خاصة وأن البعض قد أعلن أنه على استعداد لاستنساخ البشر، فهل بعد ذلك ننتظر حتى تقع الواقعة؟

المقدمة

عندما بدأت الخلية تبوح ببعض أسرارها نتيجة الدراسات العديدة لعلماء الخلية، لمحت الأفكار في أذهان البعض منهم للتدخل والتعديل في مكوناتها.

كعادة كل عمل يبدأ بفكرة ثم يليه بمرحلة تنفيذ حتى تتوالى ظهور النتائج الملموسة، هكذا بدأت عملية الاستنساخ أو التوالد العذري في الأحياء، فقد بدأ الأمر في شكل تفكير اقتنع به البعض وظل قابعاً في مختبره يدرس ويحلل ليصل لنتيجة ترضي غروره.

فالاستنساخ قضية شغلت الكثيرين وكانت محل جدل ونقاش، وتفاوتت فيها الآراء بين مؤيد ومعارض، وتعددت سلبياتها وإيجابياتها فلا نبخسها حقها أن ذكرنا أنها (قضية العصر).

والمدخل الحقيقي لاستيعاب تلك التقنية (الغريبة) (الغريبة) وهي التنسيل دون أب بأنها "عبث" في الجسد حيث أن الإنسان جسم وروح ونفس والروح من أمر ربي، ونفس وما سواها، والنسيج الإنساني قائم على ملكات العقل وتمايز المشاعر والعواطف والغرائز والأحاسيس.

والاستنساخ ليس خلقاً.. لأن الخلق للخالق والخلق من العدم... لله وحده جل شأنه.

وبناءً على ذلك فسنقسم هذا البحث إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: مفهوم الاستنساخ الحيوي أما المبحث الثاني: سيكون بعنوان الجهود الدولية نحو الاستنساخ البشري.

المبحث الثالث: مواقف المعارضين والمؤيدين من الدول للاستنساخ البشري.

المبحث الأول

مفهوم الاستنساخ الحيوي

جاء في لسان العرب، نسخ الشيء ينسخه نسخاً وانتسخه واستنسخه ونسخ الشيء، أي إبطال الشيء وإقامة آخر مقامه.

ويبدو أنه لا يوجد في القاموس العربي مقابل للكلمة Clone الإنجليزية، لذلك فأن البعض يستخدم لفظ التنسيل أو التناسل أو النسلية للدلالة على معناها، ومع ذلك فأن النسل هو الخلق، والنسل هو الولد لكونه نسلاً عن أبيه، والجمع أنسال وكذلك النسلية، وتناسلوا أي ولد بعضهم بعضاً[1]، يقول تعالى ((فإذا هم من الأجداث إلى ربهم ينسلون))[2].

وقد جاء في قاموس Merriam Webster الإلكتروني أن كلمة Clone هي الناتج من التكاثر اللاجنسي حضرياً من الكائن "مثل النبات". أو كائن ناتج من نمو خلية جسمية من والديه وتتشابه وراثياً مع والده. أو يبدو كنسخة طبق الأصل.

وينبه البعض إلى أن استخدام كلمة النسخ بمعنى الشكل فحسب يجانبه الصواب، لأن البيئة الرحمية التي ينمو بها الجنين، والظروف التي تحيط به، لها تأثير في صفاته التركيبية، كما أن الخلايا الجسمية تمر بتغيرات عديدة في تركيباتها الوراثية – تسمى طفرة– خلال فترة حياتها.

ويفضل هذا الاتجاه استخدام مصطلح "المسخ" لأن المسخ لغة، هو تحويل صورة إلى صورة أقبح منها"[3].

ونشير إلى أنه يوجد في القرآن الكريم إشارات إلى معنى الاستنساخ والتنسيل، خاصة في الآيات التي تتحدث عن خلق الإنسان وتطوره وإحيائه بعد موته، فالإحياء بعد الموت مرتبط بشيء من مكونات الإنسان نفسه. ويقول تعالى ((إنا كنا نستنسخ ما كنتم تعملون))[4].

فالإنسان سيجد نفسه أمام صورة مستنسخة من أعماله يوم القيامة وبناء على ذلك سنتناول هذا المبحث في ثلاثة مطالب:

المطلب الأول بعنوان: تعريف الاستنساخ البشري.

المطلب الثاني بعنوان: التطور التاريخي للاستنساخ البشري.

أما المطلب الثالث فسيتناول موضوع موقف الأديان السماوية من الاستنساخ البشري.

المطلب الأول

تعريف الاستنساخ البشري

ستعتمد تقنية الاستنساخ البشري كطريقة للتكاثر، ولكن بغير الطريق

الطبيعي[5] على أخذ خلية جسدية من كائن حي "إنسان" ذكراً كان أم أنثى – حيث تتضمن النواة المحتوى الوراثي للفرد- ثم الحصول على بويضة انثوية يتم تفريغها من نواتها ويوضع بدلاً منها النواة التي أُخذت من الخلية الجسدية وتستثار بتعريضها إلى شرارة كهربائية ومواد تساعد على الانقسام ثم تزرع في الرحم فيفضي ذلك إلى ولادة طفل صورة طبق الأصل للإنسان الذي أخذت منه الخلية[6].

أو هو إحداث الانقسام باستخدام خلايا جسدية بعد معالجتها لمحو ذاكرة الانقسام ثم نزع نواة البويضة وإحداث دمج كهربائي بين نواة الخلية الجسدية، والبويضة منزوعة النواة، فينتج جنين مشابه تماماً للأصل الذي أخذت منه الخلية[7].

أو هو تشكيل كائن حي كنسخة مطابقة تماماً من حيث الخصائص اوراثية والوظيفية والشكلية ككائن حي آخر، فهو توالد لا جنسي[8].

والتعريفات السابقة ركزت على الاستنساخ بالمعنى الضيق، وفيه حاول العلماء التغلب على الأدوار التي يقوم بها الحيوان المنوي في مجال التكاثر، فمن المعلوم طبياً أن الإنجاب لا يتم إلا باتصال حيوان منوي ذكري ببويضة أنثوية وإلى جانب هذا الدور الأصلي، يلعب الحيوان المنوي دوراً هاماً في نقل الصفات الوراثية من الأب إلى البويضة، لكي يحمل الجنين الصفات الوراثية للأبوين معاً. كما يلعب دوراً آخر حيث يعمل على تنشيط النمو في البويضة، مما يؤدي إلى انقسامها وتطورها.

وفي تجارب الاستنساخ التي تمت على "النعجة دوللي" حاول العلماء الاستغناء عن دور الحيوان المنوي في نقل الصفات الوراثية للأب، وذلك بالاكتفاء بإنتاج جنين يحمل صفات الأم فقط.

أما عن الدور الثاني الذي يلعبه الحيوان المنوي –كي تنقسم البويضة- استعمل العلماء المواد الكيمياوية والحرارة والصدمات والتدخل الكهربائي مما ساعد على انقسام الخلية، ولم يعد هناك حاجة للحيوان المنوي فاعلاً أصلياً في تنشيط البويضة. لأن البويضة الأنثوية لها القدرة الذاتية على النمو. وأنه بمجرد وصول المنشط إليها تتابع عملية الانقسام والتطور.

ومع ذلك فأننا نفضل تعريفاً آخر للاستنساخ نراه أكثر تعبيراً في اعتقادنا عن معناه، وهو التعريف الذي اعتمده مجمع الفقه الإسلامي[9].

وكان خلاصة للبحوث والدراسات المقدمة، والتوصيات الصادرة عن الندوة

الفقهية الطبية التاسعة التي عقدتها المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية بالتعاون مع المجمع في الدار البيضاء في المغرب[10].

وبعد الاستماع إلى المناقشات حول الموضوع بمشاركة الفقهاء والأطباء فقد انتهى إلى أن الاستنساخ "هو توليد كائن حي أو أكثر أما بنقل النواة من خلية جسدية إلى بويضة منزوعة النواة، وأما بتشطير بويضة مخصبة في مرحلة تسبق تمايز الأنسجة والأعضاء".

إذاً فالاستنساخ نوعان، الاستنساخ الجنيني، الاستنساخ الجسدي.

1- **الاستنساخ الجنيني**: يطلق عليه عملية شطر الأجنة أو توأمتها، وفيها يكون الجنين حاملاً لصفات كل من الأب والأم ويكون الهدف من الاستنساخ في هذه الحالة، إنتاج عدة أجنة من جنين واحد[11].

2- **الاستنساخ الجسدي أو اللاجنسي أو الاستنساخ الحيوي أو النووي**: ويطلق على العملية التي تهدف إلى إنتاج مواليد من خلايا جدلية مأخوذة من أفراد بالغة فولد الطفل حاملاً للصفات الوراثية للفرد المانح للخلية الجسدية، بحيث يكون الطفل المولود نسخة طبق الأصل لمن أخذت منه الخلية الجسدية[12].

المطلب الثاني

التطور التاريخي للاستنساخ البشري

لقد أجرى العلماء تجاربهم على النباتات والحيوانات حيث توصلوا إلى استنساخ "النعجة دوللي". والتي جعلت من استنساخ الإنسان أمراً محتملاً وقريباً.

حيث يرى البعض أن أول من تنبأ بالاستنساخ هو العالم النمساوي "هبرلانت" عندما قال بأن التكاثر النسخي سيطبق يوماً ما، ولم يكن علم الوراثة قد استقر بعد[13].

وبعدها نجح أحد العلماء في تطبيق الفكرة عندما أخذ بعض خلايا الجزر، ووضعها في وسط غذائي ملائم يحتوي على حليب جوز الهند، فبدأت الخلايا تنقسم، رغم أنها لم تكن ملقحة، وتحول بعضها إلى جزر ناضج وطبيعي، فأطلق عليها كلمة "Clone".

ثم قام العلماء بتطبيق فكرة التكاثر النسخي على الحيوانات كما طبقوها على النباتات وكانت أول تجربة قد أجريت 1938 وقام بها "شيبمان" وذلك على جنين الضفادع[14] ونجحت بعده الدكتورة "بياتريس فتنر" في الوصول إلى طريقتين تقاربان الاستنساخ، الأولى وهي طريقة الدمج للأجنة وتشكيل كائنات لها زوجان من الأبوين بدلاً من زوج واحد، أما الثانية فهي النسخ الناتج عن تفكيك الأجنة.

وإذا كانـت تجـارب العلمـاء لاستنسـاخ الأجنـة قـد بـدأت عـام 1952، إلا أنهـا لم تـنجح فعـلاً إلا في عامي 1979-1980 حيث تمكنوا من استنسـاخ الأغنـام والماشـية بطريقـة الاستنسـاخ الجيـني. واعتمـدت هـذه الطريقـة علـى تكـوين نطفـة وذلـك باستخدام حيوان منوي وبويضة، ثم يقوم العلماء بعمل عدة نسخ من هذه النطفة، أي عدة أجنة، فتوضع في رحم أم أخرى أو أكثر فتكون المحصلة عدة نسخ من النطفة الأولية، وقد ساعد هذا الكشف على الحصول على لحوم وألبان أكثر وسلالات متميزة من الحيوانات. ثم نجح العلماء بعد ذلك، في استخدام الحيوانات كمصـنع بـايولوجي لتكـوين أدويـة وبروتينات معينة لعلاج الأمراض[15].

ولتكوين هيموكلوبين يستخدم كبديل للدم الآدمي، كما استطاعوا بهذا الكشف الاحتفاظ بالأنواع المنقرضة من الحيوانات.

ورغم نجاح التجارب التي أشرنا إليهـا إلا أن بعـض العلمـاء قـد فكـر في طريق آخر للاستنساخ وهي الطريقة التي اتبعت في استنساخ "النعجة دوللي" وقد بدأت قصة هذه النعجة عندما كان "إبان ويلموت"[16] يحاول إجراء تجاربه لإنتاج نوعـاً مـن البروتينـات الآدميـة لكـي تفرزهـا النعجة "روزي" أم النعجة "دوللي" فيما بعد، في لبنهـا ويحتاجـه الطفـل المبسـتر أو نـاقص النمـو لكـي يعـيش حياتـه دون مشـاكل أو مضاعفات.

ونجـح في إدخـال هـذا الجـين الـذي يصـنع هـذا البروتـين الآدمـي مـن لبنهـا بعـد ولادتها، ولكنه رأي "ويلموت" انه إذا حدث وتم التزاوج أو التكاثر الطبيعي بعد ذلك فقد تفقـد هـذه النعجـة هـذا الجـين الـوراثي أثنـاء عملية اندماج الحيوان المنوي بالبويضة لتكوين الزيجـة، فـرأى أن يشـرك معـه عـالم البيولوجيـا "كامبل" يساعده في حل هذه المشكلة، عن طريـق الاستنسـاخ الجسـدي والـذي يـتم بأخـذ خليـة مـن ثـدي "روزي" النعجـة البالغـة الـتي تحمـل كـل الصـفات الوراثيـة لـروزي بمـا فيهـا الجـين المسـؤول عـن تصـنيع البروتـين السـابق ذكـره ثم دمـج الخليـة مـع بويضـة مـن نعجـة أخرى بعد تفريغها من النواة التي تحمل كل صفاتها الوراثية لكي يكون الناتج جينًا يحمل كـل الصـفات الوراثيـة للنعجـة "روزي" الـتي أخذت منها الخلية الجسدية.

ولما كانت المعلومات الطبية تؤكد أن كـل كـائن هـي مـن الثـدييات لا يمكـن أن يتكـون بالكامـل إلا بانـدماج حيـوان منـوي وبويضـة كـل منهـا يحمـل نصـف عـدد الكروموسومات في الخلية الجسدية الناضجة،

فتندمجان معاً لتكوين الزيجة التي تنقسم وتعطي خلايا جينية غير متمايزة أو متخصصة، تتمايز بعد ذلك في مرحلة لاحقة من الحمل إلى أجهزة وأعضاء متخصصة مثل خلايا الجلد والعظام والأعصاب... الخ.

ولأنه بمجرد أن تتخصص هذه الخلية فأن الحامض النووي أو البصمة الجينية الموجودة في نواتها تختمها بشفرة معينة، بحيث لا تستطيع هذه الخلية أن تغير تخصصها أو وظيفتها، فمثلاً خلايا الجلد لا يمكن أن تنقسم وتعطي إلا خلايا جلد. وكذلك باقي الخلايا.

فكان السؤال الهام الذي يحتاج إلى إجابة هل يمكن تحويل هذه الخلية الجسدية الناضجة التي تخصصت إلى خلية جينية غير متخصصة لكي تنقسم وتعطي جيناً كاملاً، بعد أن تدخل نواتها في البويضة؟

وبعد عامين من البحث توصل "كامبل" إلى الإجابة وهي أن الخلية الناضجة عندما توضع في مزرعة لعدة أيام تنقصها المواد الغذائية اللازمة لنموها مما يؤدي إلى سكون الحامض النووي الموجود في نواتها، وتسكن الخلية وتصل إلى مرحلة من الكمون ليفك الشفرة التي تجعله يتخصص للنمو إلى خلية في اتجاه معين ولما كان الحامض النووي يحمل كل الصفات الوراثية للحيوان التي أخذ منه فإن الخلية الآن أصبحت تماماً مثل الخلية الجينية البكر غير المتخصصة التي يمكنها أن تنقل نواتها التي تحتوي على 46 كروموسوماً إلى بويضة، بعد تفريغها والتخلص من نواتها التي تحتوي على المادة الوراثية ودمجها بواسطة نبضات كهربائية.

وبعد هذا الحدث العلمي توصل عالم الخلية "نوبرت ماكنيل" إلى استنساخ "أبو ذنيبة" عن طريق دمج خلية من دم ضفدعة في بويضة ضفدعة مخلاة النواة، وأعلن أيضاً أن مختبرات الأبحاث في بريطانيا قد أنتجت 80 ألف حيواناً ولدت بعد تحويرها وراثياً وذلك بوضع جينات بشرية في الميكروبات والأسماك والأرانب والفئران والخنازير والأبقار والأغنام.

وأعلن العلماء عن استنساخ النعجة "جيب" نصفها ماعز ونصفها خروف ومن ذلك أيضاً ما أعلنه علماء أمريكيون من استنساخ قردين وعجلاً مقاوماً للأمراض، وما أعلنه الاستراليون من استنساخ 470 عجلاً من حيوان منوي واحد وبويضة واحدة[17].

المطلب الثالث

موقف الأديان السماوية من الاستنساخ البشري

في هذا المطلب سنستعرض موقف بعض الجهات الدينية منها، إذ أن هذا الرأي

الديني يكون سداً منيعاً يحول دون دخول هذه الوسائل أرض التطبيق.

أ- رأي علماء الإسلام:

تكاد تتفق وجهة نظر علماء الإسلام على حظر عمليات الاستنساخ إذ هي تمثل تلاعب بمعايير الخلق وناموس الحياة وهو تلاعب لا طائل من ورائه سوى تحقيق بعض المؤسسات الصحية المتخصصة مكاسب مادية أو شهرة زائفة.

فقد وصفها البعض بأنها "أكبر فساد في الأرض وبأنه يجب أن يطبق على هؤلاء العلماء جزاء الحرابة وهو تقطيع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو إعدامهم" ورأى البعض الآخر "أن ما يحدث من تغيير لخلق الله مرفوض دينياً، والقرآن الكريم يؤكد أن هذا التفكير يكون مصدره وساوس الشيطان وقد جاء في الآية الكريمة ((ولأمرنهم فليغيرن خلق الله))[18] والاستنساخ هو "لون من ألوان التلاعب بهندسة الجينات ومعايير الموروثات ومن المعلوم أن القرآن نبه إلى أن البيئة المناخية والاجتماعية والوراثية مركبة تركيباً كيميائياً وإحيائياً دقيقاً، وأنه لا يجوز للإنسان التلاعب بمعاييرها فالله سبحانه وتعالى يقول ((لقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم))[19] والله سبحانه أحسن كل شيء خلقه، فتخصيص الإنسان هنا وفي مواضع قرآنية أخرى يحسن التركيب وحسن التقويم وحسن التعديل فيه فضل وعناية بهذا المخلوق.

وقد عقدت في يوليو/تموز وأغسطس/آب 1998 ندوتان في مصر من قبل المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية عن الاستنساخ في رؤية الفقهاء وسلسلة دراسات إسلامية، وكان هناك إجماع من الفقهاء المشاركين على تحريم الاستنساخ البشري لكونه عبثاً بالبشرية سيؤدي إلى فسادها ولأنه يخالف المنهج الإلهي في الخلق ولأنه يؤدي إلى اختلاط الأنساب وانهيار الأسرة ولأن مفاسده على الإجمال أكثر من مصالحة التي تعود من ورائه إن كان هناك مصالح.

والرأي المؤيد للوسيلة يتحفظ.

سجل بعض الفقه الإسلامي قوله في خصوص شرعية الاستنساخ البشري انه "بداية أنوه إلى أن الاستنساخ يمكن أن يتخذ أربع صور، ثلاث منها تحدث دون وجود حيوان منوي من الذكر والرابعة لا تستغني عن الحيوان المنوي ولا تخرج عن كونها ولادة توائم وتتخذ الصور الأربعة.

الصورة الأولى: أن تكون النواة الموضوعة بدلاً من النواة المنزوعة من بيضة الأنثى، هي نواة من خلية أنثى غيرها.

الصورة الثانية: أن تكون النواة الموضوعة هي نواة من خلية الأنثى نفسها.

الصورة الثالثة: أن تكون النواة الموضوعة هي نواة من خلية ذكر.

الصـــورة الرابعـــة: أن يـــتم في المختـــبر تخصيب البيضة بالحيوان المنوي.

فالصـورة الأولى والثانيـة حـرام شرعاً.

أما الصورة الثالثة هي أن تكون النواة الموضوعة هي نواة من خلية ذكر فالحكم الشرعي فيها تفصيل:-

لأنـــه أمـــا أن تكـــون النـــواة المستجلبة مأخوذة من رجل، أو من غير الإنسان من ذكور الحيوانات، والرجل أما أن يكون زوجاً لهذه المرأة أو غير زوج لها. فإذا كانت النواة من غير الإنسان من ذكور الحيوانات فلاشك في تحريم هذا العمل وكذلك إذا كانت النواة مأخوذة من رجل غير الزوج. فلاشك أيضاً في تحريم هذا العمل.

أما إذا كانت الخلية مأخوذة من زوجها فالأمر يحتمل الجواز وإن كان الرأي عندي التوقف حتى نرى ما تسفر عنه مثل هذه الحالات والحال التي سيكون عليها الولد وهل سيكون إنساناً طبيعي الخلقة والسلوك والتفاعل الصحي من حوله وما حوله أم لا؟

أما الصورة الرابعة وهي التي يتم فيها تخصيب البويضة بالحيوان المنوي في المختبر فأرى أن نتريث بل نتوقف في الحكم وأرى أنه لابد من الرجوع إلى أساتذة الاجتماع والطب والقانون وغيرهم حتى نحكم في النهاية بأن الوليد لن يكون معرضاً للتشويه التكويني والسلوكي ولن يسبب مشاكل اجتماعية نتيجة وجود أفراد تتشابه في الشكل تشابهاً تاماً[20].

وفي المؤتمر العالمي السابع للإعجاز العلمي في القرآن والسنة كانت هناك فتاوى للفقهاء في الاستنساخ[21].

ب- رأي علماء المسيحية:

تلتقي وجهة النظر هذه مع سابقتها الإسلامية في رفض هذا العبث بنواميس الخلق ومقدرات الحياة.

فقد أعلن البابا يوحنا بولس الثاني بابا الفاتيكان رفضه لعملية الاستنساخ البشري باعتباره الجماع بين الرجل وزوجته هو الطريق الوحيد للإنجاب، وفي بوخارست أعلنت الكنيسة الأرثوذكسية في رومانيا معارضتها للاستنساخ البشري وأكدت أنه يتعارض مع مبادئ الخلق الإلهي، وعلق "الانبا يوحنا قلته" النائب البطريركي الكاثوليكي على هذا بأن الكاثوليكية ترفض بشدة استنساخ البشر وتعتبره عبثاً علمياً ومصدر إلحاد ورفض للقيم الإلهية، وكما سقط الإلحاد كنظرية في نهاية هذا القرن سيسقط الإلحاد الأخلاقي

عنـدما يكتشـف البشـر قمـة المأسـاة الإنسانية في موضوع الاستنساخ[22].

جـ- رأي بعض علماء اليهود:

لخص الحاخام (مارك جيلمان) موقف اليهودية من الاستنساخ في البشر قائلاً "هناك إدراك قوي وحقيقي بأننا لم نخلق لأنفسنا. وهذه القضية (الاستنساخ) تقوض هذه العقيدة الأساسية بشكل قوي ومقلق للغاية".

وبالفعل قد أصدرت إسرائيل القانون رقم 5759 لسنة 1998 الذي حظرت بمقتضاه ولمدة خمس سنوات كل أفعال التدخل في الخلايا البشرية بهدف استنساخ الإنسان أو إحداث أي تغييرات عملية في الجينات قبل الولادة وبالتالي فقد آثرت السلامة[23].

أما عن رأي الطائفة الرائيلية فأنهم يعتقدون "أن الاستنساخ البشري هو بديل عن نظرية دارون للنشوء وعقيدة الخلق في بعض الديانات"[24].

المبحث الثاني

الجهود الدولية حول الاستنساخ البشري

نظرت جمعية الصحة لأول مرة في موضوع الاستنساخ البشري في عام 1997 وأكدت أن اللجوء إلى التنسيل لاستنساخ أفراد من البشر ليس مقبولاً وأنه يتناقض مع سلامة الإنسان البدنية والروحية ومع المبادئ الأخلاقية[25] وفي السنة التي تلتها أعادت جمعية الصحة العالمية الحادية والخمسون التأكيد على أن التنسيل لأغراض استنساخ الأفراد أمر مرفوض من الناحية الأخلاقية ويتعارض مع كرامة الإنسان وسلامته[26].

وقد اعتمد 35 دولة حتى الآن قوانين تمنع استنساخ البشر. وتحظر البعض منها الاستنساخ لأغراض الإنجاب فحسب وتسمح بتخليق المضغ البشرية المستنسخة لأغراض البحوث في حين تحظر دول أخرى تخليق المضغ المستنسخة مهما كان الغرض منها.

وقد واجهت الوثائق الدولية مثل الإعلان العالمي بشأن "الجين البشري وحقوق الإنسان" الذي اعتمده المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) عام 1997 وأيدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في السنة التالية[27] وكذلك قرار الجمعية الطبية العالمية بشأن الاستنساخ الذي أقر عام 1997 هذه القضية لكن الصكوك ليست ملزمة قانوناً.

ولهذا سنتناول هذا المبحث في 3 مطالب:

المطلب الأول: يتناول موقف الأمم المتحدة من الاستنساخ البشري.

المطلب الثاني: يتناول موقف المنظمات الدوليـــة المتخصصـــة مـــن الاستنســـاخ البشري.

المطلب الثالث: يتناول موقف المؤتمرات الدولية من الاستنساخ البشري.

المطلب الأول

موقف الأمم المتحدة من الاستنساخ البشري

لقد كان وضع اتفاقية دولية لمنع استنساخ البشر لأغراض الإنجاب البشري قيد النظر في الأمم المتحدة منذ عام 2001 عندما أدرج هذا الموضوع في جدول أعمال الدورة السادسة والخمسين بوصفه بنداً تكميلياً بناء على طلب من فرنسا وألمانيا ناقش هذه المسألة الفريق العامل التابع للجنة (القانونية) السادسة، وقدم تقريراً إليها عن استنتاجه بهذا الخصوص في شباط/فبراير 2005.

وعن النقاش الدائر في الدورات من 56-58 للجمعية العامة (2001 وحتى 2003) بعد النظر في وضع اتفاقية دولية لحظر استنساخ البشر لأغراض الإنجاب قررت الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين تشكيل لجنة مخصصة للنظر في وضع اتفاقية دولية لحظر استنساخ البشر لأغراض الإنجاب وطلب إلى هذه اللجنة تقديم تقرير عن أعمالها إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين. واجتمعت اللجنة المخصصة في أوائل 2002 لبحث الاقتراح الذي قدمته فرنسا وألمانيا لمنع استنساخ البشر لأغراض التكاثر، وواصل هذا النقاش الفريق العامل التابع للجنة السادسة في أيلول/سبتمبر 2002. ورغم أن جميع الدول عارضت استنساخ البشر لأغراض الإنجاب فأن البعض منها دعا إلى إتباع نهج أكثر شمولاً في هذا المضمار، وذلك لحظر استنساخ البشر مهما تكن الأغراض منه بما في ذلك البحوث أو العلاج.

وفي الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة في 2002 نظرت الجمعية في تقريري اللجنة المختصة والفريق العامل وقررت دعوة فريق عامل تابع للجنة السادسة مرة أخرى إلى الانعقاد خلال الدورة الثامنة والخمسين لمتابعة هذه الأعمال. وواصل ذلك الفريق العامل، الذي عقد اجتماعاته بين 29 أيلول/سبتمبر و3 تشرين الأول/أكتوبر 2003، مواجهة الصعوبات في وضع صيغة معاهدة من هذا القبيل حيث كانت الخلافات بين مؤيدي حظر الاستنساخ لأغراض الإنجاب[28]. والداعين إلى حظر كلي وشامل[29] من المسائل التي استعصت على الحل[30].

وفي نهاية الأمر أيدت اللجنة السادسة (بثمانين صوتاً مقابل تسعة وسبعين) لائحة إجرائية بتأجيل النقاش حتى انعقاد الدورة الستين للجمعية العامة[31]. وقررت الجمعية العامة دون تصويت تأخير هذا النقاش حول معاهدة عالمية لمدة سنة واحدة فقط وإدراج هذا البند على جدول أعمال الدورة التاسعة والخمسين[32].

النقاش الدائر في الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة (2004) عاودت اللجنة السادسة بحث هذه القضية إبان الدورة الحالية للجمعية العامة. ورغم أن ممثلي الدول الأعضاء مازالوا متفقين على الحاجة الملحة لحظر الاستنساخ لأغراض الإنجاب. فقد ظلوا منقسمين حول ما إذا كان يتعين أن تحظر المعاهدة أيضاً المضغ البشرية المستنسخة لأغراض البحوث الطبية أو العلمية أو لا. وينص مشروع القرار الذي قدمه ممثل كوستاريكا نيابة عما يزيد على 60 دولة أخرى[33] على حظر جميع أشكال استنساخ بني البشر. وكانت الحجج المقدمة في تأييد الحظر الشامل هي أنه أولاً: سيكون من المستحيل ضبط الاستنساخ لأغراض الإنجاب إذا سمح باستنساخ المضغ البشرية لأغراض أخرى.

وثانياً: أن عملية تخليق ومن ثم إتلاف مضغة بشرية مستنسخة خطيئة بحد ذاتها لأنها لا تعني معاملة الإنسان لمجرد شيء من الأشياء وإزهاق روح بشرية.

وكان المشروع قرار قدمه ممثل بلجيكا[34] يدعو إلى حظر استنساخ بني البشر لأغراض الإنجاب ويتيح لكل دولة بمفردها ثلاث خيارات لضبط الأشكال الأخرى من استنساخ الإنسان هي:

اعتماد حظر أو تعليق إلزامي أو تنظيم هذه العمليات من خلال سن قوانين وطنية لمنع إساءة استعمالها. وحجة مؤيدي هذا الموقف أن الحظر الوحيد الذي يحظى بموافقة الجميع دون استثناء هو حظر استنساخ بني البشر وهذا أمر ينفي فرضه على الفور بمثابة رسالة واضحة للأطباء والباحثين الذين يعوزهم الشعور بالمسؤولية ويحاولون تخليق أطفال بنقل نوى الخلايا الجسمية وأن أي اتفاقية بهذا الصدد لن تكون عالمية النطاق وشاملة ما لم تأخذ في الحسبان اختلاف الآراء والقواعد المتعلقة (بالاستنساخ العلاجي) فيما بين الدول الأعضاء.

أما بالنسبة للحظر المتمثل في أن يؤدي الاستنساخ لأغراض البحوث إلى استنساخ بني البشر، فقال مؤيدو مشروع الاقتراح الذي قدمته بلجيكا أن مهمة وضع

القيـود المناسـبة وضـبط سـوء الاسـتعمال تقع على عاتق الأطر القانونية الداخلية.

أما أن يتبين بصورة واضحة أن أياً من الاقتراحين لن يحظى بدعم وتأييد الغالبية العظمى فسيطرح بديل ثالث في اللجنـــة السادســـة في 19 تشـــرين الثاني/نوفمبر 2004 من قبل ممثل إيطاليا ويقترح مشروع القرار هذا إصدار إعلان يدعو الدول الأعضاء إلى اعتماد تنفيذ قوانين تحرم أية محاولات لتخليق حياة بشرية من خلال عمليات الاستنساخ وأية بحوث ترمي إلى بلوغ هذه الغاية وإلى ضمان احترام كرامة الإنسان في شتى الظروف والأحوال، لدى تطبيق العلوم البيولوجية، وخصوصاً عدم استغلال المرأة في هذا المضمار[35] ويمكن أن يناشد الإعلان أيضاً الدول الأعضاء اعتماد التدابير الضرورية لحظر تطبيق طرائق الهندسة الجينية التي قد تهدد كرامة الإنسان.

وتشير ديباجة الإعلان إلى الصفة الملحة للوقاية من الأخطار المحتملة التي ينطوي عليها استنساخ بني البشر بالنسبة لكرامة الإنسان مع إعادة تأكيد وجوب أن يتم تحقيق التقدم بطريقة تضمن احترام حقوق الإنسان وتعود بالنفع على الجميع.

وتم إقرار اقتراح بتشكيل فريق عامل ليضع النص النهائي لإعلان يرتكز على مشروع القرار الإيطالي بتوافق الآراء في 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2004 وأجمع الفريق العامل في 14 و15 و18 شباط/فبراير 2005 واجتمعت اللجنة يوم 18 شباط/فبراير 2005 لاتخاذ الإجراءات اللازمة[36].

إذ نسترشد بالمقاصد والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، إذ نشير إلى الإعلان العالمي بشأن الجين البشري وحقوق الإنسان الذي اعتمده المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة في 11 تشرين الثاني/نوفمبر 1997 وبخاصة المادة (11) منه التي تنص على عدم السماح بممارسات تتنافى والكرامة البشرية كاستنساخ الكائنات البشرية لأغراض التكاثر.

وإذ تشير أيضاً إلى قرارها 152/53 المؤرخ في 9 كانون الأول/ديسمبر 1998 الذي أيدت بموجبه الإعلان العالمي بشأن الجين البشري وحقوق الإنسان وإدراكاً منها للشواغر الأخلاقية التي تثيرها بعض تطبيقات التطور السريع لعلوم الحياة فيما يتعلق بالكرامة البشرية وحقوق الإنسان والحريات الأساسية للأفراد.

وإذ تعيد تأكيد أن تطبيقات علوم الحياة ينبغي أن تسعى إلى التخفيف من

معانـاة الأفـراد والبشـر جميعـاً وتحسـين أحوالهم الصحية.

وإذ تشـدد علـى أنـه ينبغـي السعي إلى تحقيق التقدم العلمي والتقني في علـوم الحيـاة بصـورة تكفـل احـترام حقـوق الإنسـان وتعـود بـالنفع علـى الجميع.

وإذ تضـع في الاعتبـار مـا قـد يترتب على استنساخ البشر من أخطار جسيمة طبية وبدنية ونفسانية واجتماعية علـى الأفـراد المعنيـين وإذ تـدرك أيضـاً ضـرورة الحيلولـة دون اسـتغلال المـرأة. واقتناعـاً منهـا بضـرورة المسـارعة إلى ردع الأخطار التي قد يجلبها استنساخ البشر على الكرامة البشرية.

أ. دعـوة الـدول الأعضـاء إلى اتخـاذ وجميع التدابير اللازمة لحماية الحياة البشـرية بشـكل ملائـم في تطبيقـات علوم الحياة.

ب. ودعـوة الـدول الأعضـاء إلى حظـر جميع أشكال استنساخ البشر بقدر ما تتنافى مع الكرامة البشرية وحماية الحياة الإنسانية.

ج. ودعوة الدول الأعضاء كذلك إلى أن تتخـذ التـدابير اللازمـة لحظـر تطبيـق تقنيـات الهندسـة الوراثيـة الـتي تتنـافى مع الكرامة البشرية.

د. ودعـوة الـدول الأعضـاء إلى اتخـاذ التـدابير للحيلولة دون استغلال المرأة في تطبيقات علوم الحياة.

هـ. ودعوة الدول الأعضاء أيضاً إلى أن تقدم دون إبطـاء باعتمـاد وتطبيـق تشـريعات وطنيـة تـدخل بموجبهـا الفقـرات أ إلى د حيز النفاذ.

و. ودعـوة دول الأعضـاء كـذلك إلى إن تراعـى في تمويلهـا للأبحـاث الطبيـة بمـا في ذلك في مجال علوم الحياة القضايا العالمية الملحـة مثـل فـايروس نقـص المناعـة البشـرية/متلازمة نقـص المناعـة المكتسـب (الإيدز) والسل والملاريا التي تؤثر بشكل خاص في الدول النامية[37].

المطلب الثاني

موقف المنظمات الدولية المتخصصة من الاستنساخ البشري

1- منظمة الصحة العالمية:

لقد عقدت منظمة الصحة العالمية في دورتها الحادية والخمسين في أيلول/سبتمبر 2004 والـتي كانـت تتعلـق باتخـاذ موقـف إقليمـي مـن الاستنسـاخ البشـري وأصـدرت التوصيات الآتية:-

- إعـادة تأكيـد الإجمـاع العـالمي علـى حظر الاستنساخ البشري.

- قيام الدول الإسلامية بتنظيم نقاش على الصعيد الوطني حول الاستنساخ لأغراض علاجية على أن يشارك في النقاش جميع المعنيين من العلماء والفقهاء ورجال الدين وأصحاب القرار السياسي، ومؤسسات المجتمع سعياً إلى التوصل إلى اتفاق في الرأي على الصعيد الوطني، والعمل على تحسين المعارف والمهارات والخبرات في هذا المجال.
- إعداد القواعد والأنظمة والدلائل الإرشادية اللازمة لضمان تطوير الاستنساخ للأغراض العلاجية من جهة ولردع ومراقبة أي استخدام لهذه التكنولوجيا لا يرعى الحرمات أو أي إساءة لاستخدامها من جهة أخرى[38].

2- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو):

أوكلت قضية استنساخ البشر والحكم الدولي إلى برنامج عمل اللجنة للفترة 2008-2009.

وأنشئ فريق عامل برئاسة البروفسور (توينو ماي ميتس أستوفيا) المهمة المحددة للفريق العامل في استكشاف ما إذا كانت التطورات العلمية والأخلاقية والاجتماعية، السياسية والقانونية بشأن استنساخ البشر في السنوات الأخيرة تبرر مبادرة جديدة على الصعيد الدولي، بدلاً من الشروع في إجراء التحليل العلمي والأخلاقي لقضية الاستنساخ البشري.

موقف منظمة (اليونسكو) منظمة التربية والعلوم والثقافة:

عقد الفريق العامل اجتماعه الأول في مقر اليونسكو في باريس في الفترة من 30 حزيران/يونيو إلى 2 تموز/يوليو 2008 وخصص يوم واحد لجلسة استماع عامة اشتملت على مجموعة واسعة من الخبراء في هذا المجال وتم عرض النتائج الأولية لعمل الفريق ومناقشتها في الدورة الخامسة عشر في تشرين الأول/أكتوبر 2008.

النتائج الأولية لعملها (تقرير الفريق العامل المشكل من اللجنة الدولية لأخلاقيات البيولوجيا بشأن استنساخ البشر والحكم الدولي) ثم تقديمها ونوقشت في الدورة الخامسة عشر في تشرين الأول/أكتوبر 2008 وفي هذه المناسبة، استفادت اللجنة من جولة ثانية من جلسات الاستماع العامة مع ممثلي اللجان الوطنية لأخلاقيات البيولوجيا (من البرازيل واندونيسيا ومدغشقر) والمنظمات العلمية الدولية (بشكل خاص، الجمعية

الدولية لأبحاث الخلايا الجذعية) تقوم اللجنة الدولية لأخلاقيات البيولوجيا حالياً. وعلى أساس المناقشات التي دارت في الدورة الخامسة عشر فضلاً عن تبادل وجهات النظر مع اللجنة الحكومية الدولية لأخلاقيات البيولوجيا في الدورة المشتركة التي عقدت في تشرين الأول/أكتوبر بتنقيح واستكمال العمل بشأن هذه المسألة، بهدف المصادقة من طرف اللجنة على التقرير النهائي المزمع تقديمه إلى المدير العام في الدورة السادسة عشر في عام 2009[39].

المطلب الثالث

موقف المؤتمرات الدولية والعلمية من الاستنساخ البشري

من المجهودات الدولية لحماية الجين (الجينوم) البشري:

وثيقة مؤتمر أينوياما في اليابان سنة 1990 حول ضوابط رسم خريطة للجين (للمجين) البشري وتقصي الوراثة ومعالجة الجينات.

وقد ورد في هذه الوثيقة (أو الإعلان) الآتي:

عقد مجلس المنظمات الدولية للعلوم الطبية مؤتمره الرابع والعشرين في شكل مائدة مستديرة حول موضوع علم الوراثة والأخلاق والقيم الإنسانية، رسم خريطة للجين (للمجين) البشري وتقص الجينات الوراثية وعلاجها وذلك في طوكيو ومدينة أينوياما في اليابان في الفترة من 22 إلى 27 يوليو/تموز 1990 وعقد المؤتمر تحت رعاية المجلس العلمي باليابان واشترك في الإشراف عليه منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) "وبلغ عدد المشاركين فيه 102 عضواً ينتمون إلى 245 دولة تمثل جميع القارات"[40].

ومثل المشاركون فضلاً عن علماء الطب البشري وممارسيه مجموعة واسعة من التخصصات العلمية من بينها علم الاجتماع وعلم النفس وعلم الوبائيات والقانون والسياسات الاجتماعية والفلسفة والعلوم الدينية.

وعرضوا تجاربهم المكتسبة في المستشفيات والصحة العامة وفي الجامعات والصناعات الخاصة والهيئات التنفيذية والتشريعية الحكومية، ومن خلال العروض والمناقشات التي تمت في الجلسات العامة ومجموعات العمل توصل المشاركون إلى اتفاق عام حول عدد من القضايا الجوهرية، ووافق المؤتمر في جلسته الختامية على الإعلان الآتي:

- يرجع القلق العام شأن نمو المعرفة في مجال علم الوراثة في جانب منه إلى فهم

خاطئ مقتضاه أن المعرفة رغم أنها تمثل جانباً مجرد وعاء تزاوج DNA على أن من الممكن تصحيح هذا الفهم الخاطئ من خلال التثقيف العام ومن خلال المناقشات المفتوحة التي من شأنها أن تطمئن الجمهور إلى أن الخطط الطبية لاستخدام مكتشفات وتقنيات علم الوراثة ستتم بشكل واضح ومسؤول.

- يثير بعض اختبارات علم الوراثة أو علاجها غير المعروفة حالياً قضايا جديدة مثل ما إذا كان ينبغي ويضع حدود لتغيير الـDNA في جرثومة الخلايا البشرية لأن مثل هذا التغيير يؤثر في الأجيال المقبلة، التي لا يمكن الحصول على موافقتها على ذلك والتي يصعب تقدير النفع الذي يحققه لها هذا التغيير، ويخلص المؤتمر مع ذلك إلى أن الجانب الأكبر من بحوث علم الوراثة وخدماته في الوقت الراهن لا تثير قضايا فريدة أو جديدة، رغم علاقتها بالخصوصيات مثل التناسل والصحة الشخصية والعجز المرتقب وأن سرعة التقدم في معارف علم الوراثة وتقنياته يؤكدان الحاجة إلى توافر حس أخلاقي مرهف عند وضع السياسات.
- سيتوصل مشروع الجين إلى معارف مهمة بالنسبة لعلاج الجينات، الذي سوف يكون عما قريب قابلاً للتطبيق مختبرياً على حالات قليلة ونادرة للاضطراب في تكوين الجينات المتفردة ولكنها حالات تثير صعوبات كبيرة، وينبغي تقويم التغيير الذي يحدث في خلايا الجسم والذي يؤثر فقط في الـDNA لدى الشخص الخاضع للعلاج شأنه في ذلك شأنه طرق العلاج الجديدة الأخرى ومن الضروري أن تولي اللجان مراجعة أخلاقية مستقلة عناية خاصة لهذا الأمر ولاسيما إذا أثر علاج الجينات على الأطفال كما هو مرجح في كثير من حالات الاضطراب موضع البحث، ويجب أن يقتصر التدخل بهذا الأسلوب على الحالات التي تؤدي إلى عجز كبير وألا يستخدم لمجرد تقوية أو إزالة خصائص شكلية أو سلوكية أو معرفية لا علاقة لها بأي مرض بشري معروف.
- إن تغيير جرثومة الخلايا البشرية للأغراض العلاجية أو الوقائية يمكن أن يكون أصعب كثير، من الناحية الفنية، عن التغيير في خلايا الجسم كما أن إجراءه ليس أمراً منظوراً حالياً على أن مثل هذا

العلاج قد يكون الطريقة الوحيدة لعلاج بعض الحالات ومن ثم فأن من الضروري مواصلة مناقشته من جوانبه التقنية والأخلاقية، وقبل الشروع في العلاج بمثل هذه الطريقة، يجب ثبوت سلامتها بشكل مؤكد، لأن التغيير في جرثومة الخلايا يؤثر في نسل المريض.

- تقع على الباحثين في علم الوراثة والمعالجين به مسؤولية كبيرة للتأكد من أن التقنيات التي يطورونها تستخدم بما يتفق مع الأخلاق، فبوسعهم بالإصرار على أن تكون البرامج طوعية حقاً وموضوعية لفائدة المعنيين بها مباشرة، أن يحولوا دون قيام سوابق لإساءة استخدام برامج بحوث تحسين النسل أو تقنياتها سواء من جانب الدولة أو الأطراف الخاصة، ومن بين الوسائل الكفيلة بضمان وضع المعايير الأخلاقية والالتزام بها استمرار الحوار بين المتخصصين في الفروع العلمية المختلفة وبين المنتجين لثقافات مختلفة.
- يجب أن تلقى احتياجات الدول النامية عناية خاصة للتأكد من حصولها على حقها الطبيعي من المنافع الناجمة من مشروع المجين البشري، ويجب بوجه خاص تطوير طرق وتقنيات الاختبار والعلاج التي تستطيع شعوب تلك الدول تحمل كلفتها والحصول عليها ونشرها كلما أمكن ذلك[41].

أقامت دبي مؤتمر الحيرة حول الاستنساخ الذي نظمته دبي بمشاركة 14 خبيراً دولياً وعربياً ومؤسسات علمية ومجموعة من رجال الدين المسلمين والمسيحيين. حيث تناول مسألة الاستنساخ التي أصبحت مثار جدل عالمي، ولقد دأبت دبي على تشجيع التقدم العلمي والتطور التقني وتأهيل الكوادر البشرية والمساهمة في تثقيف المجتمع من خلال عقد المؤتمرات والندوات. وفي هذا الإطار عقد المؤتمر الأول والثاني للخبراء الجنائيين خلال عامي 1994، 1996، وهنا يتم اللقاء للمرة الثالثة في مؤتمر الحيرة حول الاستنساخ) وأوضح ممثل دبي أن العلم سلاح ذو حدين قد يستخدم لمنفعة البشرية أو قد يكون وبالاً عليها ولنا من التقدم النووي خير مثال على ذلك فعلى الرغم مما أثبتته قضية الاستنساخ من فوائد طبية واقتصادية، إلا أن استنساخ النعجة (دوللي) أثار ردود أفعال علمية وأخلاقية ودينية في مختلف أنحاء العالم. وقال كمساهمة منا في إزالة اللبس حول هذه المسألة ينعقد هذا الملتقى الذي يضم العديد من أهل الخبرة والاختصاص لتبادل وجهات النظر في

محاولـة لفهـم اشمـل للـتمكن مـن وضـع الضـوابط القانونيـة للحيلولـة دون إسـاءة اسـتخدام هـذه التقنيـة, وأكـد أهميـة مشـاركته الكاملـة وتبـادل المعـارف والمعلومـات ووجهـات النظـر حـول هـذه القضية الحساسة والبالغة الخطورة في نفس الوقت. وقال أن الإعلان المثير عند ولادة أول حيوان ثديي يتم استنساخه من خلية نسيج جداري من قبل معهد روزالين في أدنبرة اعتبر فتحاً كبيراً في قرننا هذا، وأثار أحد أكبر معضلات القرن المقبل. وأشار إلى أن الاستنساخ وخاصة ما يتعلق منه بالكـائن البشـري قـد فجـر قضـايا كثـيرة هامـة وأخلاقيـة وعلميـة ودينيـة ولا يـزال معظمها بلا إجابة. وبدأت أولى جلسات العمـل وترأسـها الـدكتور (جروجيـز كونـو كوجبان) مدير وحدة الأخلاقيات الحيوية في منظمـة اليونسـكو وتحـدث خلالهـا الدكتور (ألان كوفان) مدير وحدة الإنتاج في شركة PPL في اسكتلندا حول (قصة النعـاج الـثلاث). (تـرايس ودوللـي وبـولي) مفـاهيم التطبيقـات الطبيـة لتقنيـة نقـل الجينات وتم تقديم شرحاً وافياً فيما يتعلق بسـبب بـدء هـذه التجـارب وأهميتهـا في الاسـتخدامات الطبيـة وقـال أنهـا بـدأت لأسـباب علميـة وتجاريـة ثم تـأثير هـذا النشـاط علـى الإنسـانية. وتطـرق إلى موضـوع النعـاج الثلاثـة فيمـا يتعلـق بتطبيـق استخدام الكيمياء الحيوية ونقل الجينات.

وأشـار إلى نجـاح تجربـة ولادة خمـس نعجـات عـام 1995 مهجنـة بـالبروتين الإنساني إضافة إلى 700 نعجة تعزز إمكانية القيـام بتجـارب أخـرى هـدفها اسـتخلاص جينـات ذات فوائـد عديـدة للإنسـان وتسـاءل الدكتور (كولمان) عن عدم الرضا الذي تلقاه من قبـل الكثيرين حـول استخدام هذه التقنية وقـال الهـدف المؤكـد هـو اسـتخلاص جينـات تساعد في الاستخدامات الطبية من حيوانات مهجنة بجينـات إنسـانية وتحـدث الـدكتور عـن نجاح تقنية نقل الجينات على الفئران وقال أن مثـل هـذه التجـارب لم تثبـت إمكانيـة استخدامها على حيوانات أخرى كما تطرق.

وأوضـح الـدكتور أن الهـدف العلمـي لعمليـات الاستنسـاخ يتوقـف علـى اسـتبدال ونـزع جينـات غامضـة ومصـابة بـأخرى مستنسـخة لتحـل مكـان المريضـة وقـال أن مـا نحـاول فعلـه سـواء في إطـار مكافحـة الشـلل لدى الإنسان أو السرطان فضلاً عن إمكانية الاستفادة من ذلك العلم في النواحي الزراعية مـن خـلال الإكثـار مـن التنـوع الجينـي لزيـادة الإنتاج وتحقيق وفرة غذائية.

واختـتـم الـدكتور (ألان كولمـان) محاضـرته بمحاولـة التخفيـف مـن حـدة الانتقـادات العلميـة والأخلاقيـة والدينيـة الـتي

صاحبت الإعلان عن نجاح استنساخ الحيوانات وقال أن هذه الاعتراضات تركزت حول إمكانية زرع خلايا الإنسان والحصول على خلايا أخرى معدلة بفعل تقنية نقل وتبادل وزرع الجينات وقال أن رؤيته للمستقبل تتوقف على ما ثبت علمياً في عملية استنساخ النعجة (دوللي) وهي أن الخلية لم تفشل في امتلاكها لعناصر النمو بعد نقلها إلى موضع آخر وأشار إلى أن التركيز تم على الخلايا المتطورة عن طريق نقلها وتجربتها على حيوانات أخرى مثلما هو الحال للنعجة (دوللي) وأوضح أن هذا التطور سيساعد على برمجة الخلايا وتحديد أطر وكيفية زرعها في خلايا أخرى وهو ما يحاول العلماء تحقيقه منذ 50 عاماً. وأشار إلى أن الهدف الرئيس للخلايا المتطورة هو مهاجمة والقضاء على الخلايا المريضة مثل السرطان. وتحدث البروفيسور (رودولف جانيس) من معهد (وايتهيد للأبحاث الطبية) وقسم العلوم الحيوية بمعهد (ماساتشوسيتس للتكنولوجيا) بالولايات المتحدة الأمريكية وقال خلال المحاضرة الثانية بعنوان (استنساخ الثدييات بين الخرافة والواقع) أن الاستنساخ الناجح للنعجة (دوللي) من خلية بالغة يمثل معلماً بارزاً ليس في ميزان علم الحياة التجريبي في الثدييات فحسب بل له انعكاساته الواسعة الخطير على مستقبل المجتمعات.

بعد ذلك بدأت الجلسة الثانية ورأسها البروفيسور (رايموند سبير) من جامعة سادي بالمملكة المتحدة حيث تحدث في المحاضرة الأولى الدكتور (جورجيز كونو كوجيان) مدير وحدة أخلاقيات العلوم الحيوية في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) وكانت المحاضرة بعنوان (الجدل العالمي حول الجوانب الأخلاقية للاستنساخ البشري) حيث أعاد إلى الأذهان الإعلان العالمي حول هندسة الجينات البشرية وحقوق الإنسان الذي أضافه لأول مرة عام 93 (فوريكو مايور) مدير اللجنة الدولية للأخلاقيات علم الحياة التابعة لمنظمة (اليونسكو) وتبنى المؤتمر العام لليونسكو له في نوفمبر 1997. كما ألقى الضوء على الموقف الذي يتبناه المدير العام حول النقاش الذي تفجر أثر نجاح استنساخ النعجة دوللي ويحظر تطبيقات مثل هذه التكنولوجيا على البشر، وأوضح الدكتور (كوجيان) أن هناك ثلاثة مجالات في الأقل لاستخدامات الاستنساخ تتفاوت فيها وجهات النظر الاجتماعية والأخلاقية وتتضارب. وقال أن التناول هنا يتم على وفق لحيثياتها وهي[42]:

1- الاستنساخ من خلال النقل الخلوي أو الانشطار الرحمي في الحيوانات.
2- الاستنساخ بأسلوب التحويل الخلوي لإنتاج خطوط خلايا بشرية أو أنسجة.
3- الاستنساخ بفعل الخلايا أو شطر الرحم لإنتاج كائنات بشرية (الاستنساخ البشري)[43].

وفي المؤتمر العالمي السابع للإعجاز العلمي في القرآن والسنة أكدوا فيه على فوائد الاستنساخ البشري في النقاط الآتية:-

1-لمساعدة العضو المنهك وأما باستبدال العضو كاملاً بديلاً عن تقنية زراعة الأعضاء في الوقت الحاضر لأن تكاليفها باهظة وغير مضمونة النتائج وينتج عنها مشاكل مناعية كبيرة.
2-الأنسجة المستخدمة من القلب مثلاً قد تعالج الذبحة الصدرية القلبية بحقن هذه الخلايا المنسجية في العضلة القلبية المصابة لتنمو وتحل محل التالف منها وتقوم بوظائفها وتعيد الحياة للقلب المريض وتنقذ صاحبه من الموت المحقق.. ومما يذكر أن أمراض القلب على المستوى العالمي تعتبر السبب الأول للوفاة على الإطلاق.
3-يتنبأ العلماء أن تقنية الاستنساخ سوف تقلل أو تمنع أمراض الشيخوخة وذلك من خلال تعويض الأنسجة التالفة في الأعضاء الحيوية في كبار السن ومن ثم تتحسن الوظائف الوظيفية وتطول أعمارهم وتقل أمراضهم.
4-علاج العقم تساهم تقنية الاستنساخ في إنتاج خلايا المبيض أو الخصبة وحقنها في الأنثى أو الذكر لتقوم بوظائف إنتاج البويضات أو الحيوانات الذكرية المنوية بتكلفة قليلة وبنتيجة مضمونة.
5-علاج أمراض داء البول السكري والرعاش ومرض الزهايمر والأمراض الوراثية وأمراض ضعف المناعة والسرطانات... الخ من خلال تعويض الأنسجة التالفة بأخرى مستنسخة من خلايا تؤخذ من المرضى المعنيين.
6-عمليات التجميل مثل تشوهات الحروق والكسور والثديين... الخ من خلال زراعة الأنسجة وإحلالها محل التالف منها.

7-في حالات خاصة حينما يفقد الأبوان طفلاً بسبب مرض وراثي أو حادث عرضي ولا يستطيعان الإنجاب فتقنية الاستنساخ توفر لهما الابن عوضاً عمن فقداه.

8-هذه التقنية للعلاج أو الوقاية تعتبر عملية ورخيصة ومضمونة النتائج وفوائدها محققة في نظر علماء التقنية الاستنساخية. أن ما سبق ذكره لا يعدو أن يكون من التقنيات والخيال العلمي المبني على تجارب قابلة للتنفيذ لكنه حتى الآن لا يعدو أن يكون من قبيل الظن[44] ((إن بعض الظن إثم))[45].

المبحث الثالث

موقف التشريعات الداخلية والمراكز البحثية المؤيدة والمعارضة من الاستنساخ البشري

أن العالم يواجه خياراً صعباً بين حضر استنساخ البشر وإعداد السبل لحمايتهم (المستنسخين) من الانتهاك المحتمل أو التمييز. وأنها ستكون مسألة وقت فقط قبل أن يتمكن العلماء من استنساخ بشر إذا لم تفرض الحكومات حظراً. أياً كان الطريق الذي سيختاره المجتمع الدولي فأنه سيتعين عليه التحرك بسرعة أما حظر استنساخ البشر أو الدفاع عن حقوق الإنسان للأفراد المستنسخين. وأن من بين الخيارات المتاحة التي لها أكثر قدر من قابلية التطبيق على الصعيد السياسي فرض حظر عالمي ملزم قانونياً على عمليات الاستنساخ البشري مصحوب بحرية الدول في السماح بأبحاث علاجية خاضعة لرقابة صارمة.

وبناءً على ذلك سنقسم المبحث إلى مطلبين:

المطلب الأول: الآراء الدولية المعارضة للاستنساخ البشري

المطلب الثاني: الجهات المؤيدة للاستنساخ البشري

المطلب الأول

الآراء الدولية المعارضة للاستنساخ البشري

تدخلت التشريعات لتحقيق حماية فعالة في هذا المجال وذلك تنظيم عملية إجراء التجارب ومن ذلك المشرع الألماني[46] قد أصدر قانوناً متعلقاً بحماية البويضة المخصبة من أخطار البحث العلمي، فحظر في المادة الثالثة، أي محاولة لاختيار ونوع المولود كما حظر في المادة الخامسة، التلاعب في الخصائص الوراثية للإنسان أو استعمال الخلايا المعدلة.

وكذلك نسخ الجنس البشري أو خلق من إنسان أو إنسان مختلط من جنسين إنسان وحيوان[47].

وفي فرنسا فقد قرر القانون انه لا يجوز المساس بتكامل الجنس الإنساني، كما قرر منع وحظر أي اختيار مؤدي لاختيار جنس الطفل أو تحسين النسل بيولوجياً[48] أما التشريع السويسري فحظر إجراء الأبحاث والتجارب على البويضات المخصبة أو الأجنة في الأرحام أو أي أجزاء منهما كما يحظر إجراء التجارب في حالة الاستنساخ CLONAGE أو تخليق الحيوانات الخرافية CREATION CHIMERES لخلق كائن مخلق من إنسان وحيوان.

كما تبنى البرلمان الأوربي قراراً يدعو فيه الدول الأعضاء لعمل تشريعات تمنع وتحظر الاستنساخ البشري على إقليمها[49].

وفي عام 1978-1979 أدانت منظمة الصحة العالمية والمجلس الإداري استخدام الأجنة لأغراض بحثية أو تجارية.

المطلب الثاني

الجهات المؤيدة للاستنساخ البشري

أن اللجنة الوطنية للأخلاق في فرنسا أجازت استخدام الأجنة لأغراض علاجية وطبية وبضوابط معينة.

كما أجازته بريطانيا في عام 1990 لأغراض بحثية ولأجل محاربة العقم وأمراض أخرى كالزهايمر والسرطان.

كما أعلن طبيب إيطالي انه يعتزم البدء في إجراء تجارب لاستنساخ البشر قريباً وقد قوبل إعلان الطبيب الإيطالي بإدانة من جانب الجماعات الدينية كما أعربت المفوضية الأوربية عن عدم ترحيبها به وقالت المفوضية الأوربية أنها تعارض استنساخ البشر انطلاقاً من دوافع أخلاقية، لكنها لا تملك قوة قانونية تمكنها من وقف جهود الطبيب الإيطالي "سيفرينو أنتينوري" الذي يدير عيادة للإخصاب في روما[50].

كما أيد مؤتمر-أينوياما في اليابان سنة 1990 المنعقد حول ضوابط رسم خريطة للجين البشري حيث تركزت المناقشات في علم الوراثة البشرية على المجهودات التي تبذل في الوقت الحاضر على نطاق دولي من أجل رسم خريطة للجين (للمجين) البشري وتتبعه، ويرجع هذا الاهتمام إلى ضخامة هذه المهمة وما ينتظر أن تسهم به من معارف جديدة في علم الأحياء البشري والأمراض البشرية، وفي الوقت نفسه فان طبيعة هذه المهمة بحكم اتصالها بالعناصر الأساسية للحياة، واحتمال إساءة استخدام المعارف الجديد التي يمكن أن يسفر عنها المشروع، أمور تثير القلق ويرى المؤتمر أن الجهود المبذولة من أجل رسم خريطة للجين (المجين) البشري

لا تثير مشكلات أخلاقية في حد ذاتها، وأنها جديرة فعلاً بالمتابعة لاسيما وأن المعارف التي ستكشف عنها سوف تكون قابلة للتطبيق عالمياً لفائدة الصحة البشرية، الأمر الذي ينبغي التأكيد عليه من الناحية الأخلاقية ومن ناحية القيم الإنسانية فيما يتعلق بالطريقة التي تتبع لرسم خريطة الجين البشري، هو ضرورة التزامها بالمعايير الأخلاقية للبحوث واستخدام المعارف المكتسبة منها بطريقة ملائمة وبصفة خاصة في نقصي الجينات الوراثية وعلاجها.

أن القلق الذي يثور بشأن الأخلاق الإنسانية يتصل في المقام الأول بالاختبارات الوراثية التي ينطوي عليها مشروع الجين البشري ويؤدي تحديد واستنساخ وتتبع الجينات الجديدة دون الحاجة إلى التعرف مقدماً على إنتاجها من البروتين إلى اتساع نطاق اختبارات التقصي والتشخيص بقدر كبير، وينبغي أن يكون الهدف الأساسي للتقصي والتشخيص الوراثي هو الحفاظ على سلامة التشخيص الذي يخضع للاختبار، وأن تظل نتائج الاختبار دائماً بمنأى عن النشر ما لم يوافق صاحبها على ذلك، كما ينبغي الحفاظ على سريتها مهما كان الثمن. مع تقديم المشورة الملائمة، وعلى الأطباء وغيرهم ممن يقدمون المشورة، محاولة للتأكد من أن كل المعنيين يفهمون الفرق بين أن يحمل الشخص جينات معينة وبين الإصابة بالمرض الذي يتصل بها، وبالنسبة لحالات الكروموسومات المتفردة غير المتعلقة بجنس الشخص، فأن صحة حاملي هذه الجينات لا تتأثر عادة من وجود نسخة وحيدة من الجين المصاب، إلا أن ما يثير القلق في حالات الاضطرابات الشاملة هو ظهور المرض وليس مجرد وجود الجين المعيب وبالذات إذا ما مرت سنوات بين نتائج اختيار وراثي وظهور المرض فعلاً[51].

وهناك من اتخذ موقفاً بين الرفض والتأييد فقد:

1- حظر المشرع الأسباني أي بحث أو تجربة لا تتفق مع نصوص القانون على أن لا تخرج أهداف أي تجربة أو بحث أو هندسة وراثية عن أحوال أربعة:-

1- بحث أو تجربة لغرض التشخيص العلاجي المبكر في الرحم أو الأنبوب لتجنب انتقال المرض أو معالجة آثاره.
2- بحث أو تجربة لغرض صناعي ذو صفة وقائية.
3- بحث أو تجربة لأغراض علاجية.

4- بحث أو تجربة لأغراض بحث ودراسة الحمض النووي للجنين الإنساني[52].

2- كما أن الولايات المتحدة لم تحسم موقفها نهائياً من مسألة الاستنساخ البشري نتيجة الصراعات العلمية والتجارية في هذه الدولة فقد وافق مجلس النواب الأمريكي على قانون يحظر استنساخ البشر ويعاقب المخالفين بالسجن والغرامة تصل إلى مليون دولار[53].

ولكن من المتوقع أن يواجه القانون باعتراضات عندما يتم طرحه للتصويت في مجلس الشيوخ حيث صادق مجلس النواب على قانون مشابه في يونيو/تموز عام 2001 لكن مجلس الشيوخ رفض إقراره[54].

رأي الباحث:

لقد تبين من دراسة الاستنساخ بصورة عامة والاستنساخ البشري بصورة خاصة من قبل المؤسسات والمنظمات الدولية، قد جوبه بالرفض في معظمها، وهذا الموقف ليس بغريب على المنجزات العلمية والفتوحات البحثية فقد عودتنا التجارب عبر المراحل التاريخية أن الرفض لهذه المنجزات من خلال ما يبرر لمخالفته للتقاليد والأديان والأخلاق كما يبدو لبعض الأوساط بينما حال البحوث العلمية الحديثة الخاصة بالاستنساخ مثلها مثل الفتوحات العلمية الكبيرة مثل نظرية دارون في القرن 19 والهندسة الوراثية وأطفال الأنابيب وفتح الفضاء وما إلى ذلك وصولاً إلى الاستنساخ البشري قوبلت بالرفض ثم انتهت إلى إقرارها والتعامل بها وإيجاد المبررات الدينية والأخلاقية. للتعامل بها وتطويرها وسيكون الاستنساخ البشري مثله مثل التجارب المذكورة سابقاً والتي جوبهت بالمعارضة الشديدة ثم تبين من خلال التطورات العلمية لابد من الاستفادة منها وتطويرها ولا نضع التشريعات المعرقلة لها بصورة مطلقة.

الخاتمة

لقد أظهرت الدراسات الخاصة بالاستنساخ البشري تخوف الأوساط الدولية والداخلية من أنها تتنافى مع قواعد الأخلاق ولذلك منعت الإعلانات الخاصة للأمم المتحدة واليونسكو ومنظمة الصحة العالمية لتعارضها مع الأخلاق ولو أن هناك آراء دولية تعارض هذا التوجه إلا أن بعض التشريعات الداخلية حذت حذو توجهات المنظمات الدولية فمنعت الاستنساخ البشري والجيني أحياناً حذراً من أن يلجأ الباحثون إلى منحى يتعارض مع التقاليد والأخلاق والدين رغم وجود أوساط بحثية ودول تؤمن بتطوير

الاستنساخ البشري لخدمة أغراض علمية وبحثية ومرضية وارى أن أوصي بما يأتي:-

1- استخدام تجارب الاستنساخ البشري لأغراض علمية لخدمة البشرية دون أن يكون لمجرد البحث فقط.
2- عدم إغلاق الأبواب أمام المراكز البحثية لممارسة الدراسات واستنباط الوسائل لمعالجة الأمراض المستعصية من خلال الهندسة الوراثية وصولاً إلى الاستنساخ.
3- عدم وضع القيود التشريعية التي تدفع الباحثين للتحايل على القانون والأخلاق لإجراء دراساتهم سرياً.
4- إجراء توعية شاملة دينية وعلمية وأخلاقية لتقبل الاستنساخ على اختلاف أنواعه مادام سيستمر لخدمة البشرية والقضاء على الأمراض المستعصية.

Abstract

When the cell began to expel its secrets as a result of several studies of cell scientists, the thoughts were viewed in the brains of some of them for interference and modification in their components.

As the custom of every work, it begins with an idea then comes the execution stage until the appearance of concrete results come subsequently. Thus, the process of clonage or the virginal reproduction in the world where the matter started in the form of a thinking contended some and remained within his laboratory studying and analyzing to reach a result satisfying his vanity.

The clonage is an issue occupied many and was a topic for debate and argumentation where the opinions were between supportive and opponent with variant negatives and positives, so we would not decrease its value when we say it is the issue of the age.

This matter called the international organizations starting from the United Nations through the specialized organizations and ending with the internal legislations to study it and lay the precautions towards dealing with it fearing that it might lead to get out of the ethical principles and religion, yet there are states which preferred to leave the field open to study the clonage and benefit from, especially if it led to treating the diseases and aging… etc of scientific branches in order to serve humanity.

الهوامش

(1) جاء في مختار الصحاح، نسخت الشمس الظل وانتسخته أزالته ونسخت الريح أثار الديار غيرتها. ونسخ الكتاب وانتسخه واستنسخه سواء. والنسخة اسم المستنسخ منه. ونسخ الآية بالآية إزالة مثل حكمها. محمد بن أبي بكر عبد القادر الرازي: مادة نسخ.

(2) سورة يس، الآية/51.

(3) وفي التهذيب المسخ هو تحويل خلق إلى صورة أخرى. ومسيخ: فعيل بمعنى مفعول من المسخ وهو قلب الخلقة من شيء إلى شيء من اللحم الذي لا طعم له. ينظر: د.مصطفى محمود حلمي: احزقنايل هندسة التناسل، مجلة العربي، العدد 463، يونيو/حزيران، 1997، ص67.

(4) سورة الجاثية، آية/29.

(5) والطريق الطبيعي هو الذي يعتمد على اتصال حيوان منوي ببويضة أنثى فيتكون البيضة المخصبة والتي تعرف "بالزيجة".

(6) D.P.H. Wolf. Le Colonage D'embryons Humains, www.Gyneweb.FR.sources.Revues Referance/v2M2/Colonage.HT.

(7) ينظر: جابر علي مهران، حكم الاستنساخ والتلقيح الصناعي في الفقه الإسلامي، مجلة الدراسات القانونية، كلية الحقوق بأسيوط، العدد 21، يونيه/حزيران، 1998، ص148.

(8) ينظر: وهبة الزحيلي، الاستنساخ جدل العلم والدين والأخلاق لحسين فضل الله وآخرون، دار الفكر، دمشق، الفصل الرابع، ص117.

(9) المؤتمر العاشر، الاستنساخ البشري، جدة، الفترة 28 يونيه/حزيران–3 يوليو/تموز 1997.

(10) في الفترة من 14–17 يونيو/حزيران 1997.

(11) من ذلك ما قام به علماء أمريكا من جامعة جورج واشنطن سنة 1993 حيث نجحوا في استنساخ أجنة بشرية، بأخذ 7 جنيناً غير مكتملة النمو وفي مرحلة الانقسام المبكر، ثم قاموا بفصل خلاياها مع تهيئة ظروف مختبرية معينة فأصبحت 32 ويقال 49 جنيناً ينظر: شوقي زكريا الصالحي، التلقيح الصناعي بين الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية، دراسة مقارنة، رسالة القاهرة، 2001، ص330 وما بعدها.

(12) ينظر: د. محمد سعد خليفة، الاستنساخ البشري (دراسة علمية دينية قانونية)، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004، ص18 ومابعدها. وينظر: محمد احمد غانم، الاستنساخ الماهية–أنواعه–عملياته–أحكامه–رأي الدين والعلماء في الاستنساخ، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2009، ص16 ومابعدها.

(13) وذلك عام 1902 راجع الفكرة التاريخية عن الاستنساخ، بحث بعنوان بيولوجيا الاستنساخ، هاني رزق، دار الفكر، دمشق، 1997، 17 وما بعدها. في كتاب الاستنساخ جدل العلم والدين والأخلاق مرجع سابق.

والاستنساخ قوامه الهندسة الوراثية فهو أحد مجالاتها، ومهمة الهندسة الوراثية التدخل في الجينات أو الصفات الوراثية وذلك بالتدخل في نواة الخلية الحية وذلك أما بالحذف أو بالإضافة إلى بالمادة الترتيب أو بالدمج وهي أحد مزارع علم الأحياء.

(14) وقد حصل على جائزة نوبل لاكتشافه المنظم الجيني الذي يحمل أسمه، هاني رزق، المرجع السابق، ص24 وما بعدها.

(15) من ذلك ما توصل إليه العلماء من جعل أنثى خنزير "جيني". وهي أول خنزيرة تنتج بروتيناً آدمياً، تنتج لبناً يحمل نوعين من البروتين الآدمي يسمى "بروتين C" يستخدم لإحداث عملية التجلط، ثم توالت التجارب وكان هدفها جعل الحيوانات منتجة لأنواع من البروتينات فالبروتين الذي يعالج تليف الرئة الحويصلي، والأنسولين لعلاج مرض السكر ومنه أيضاً يمنع الإصابة بالأزمات القلبية والسكتة وجلطات القلب، وهذا النوع يسمى TPA.... الخ.

ينظر: عبد الهادي مصباح، الاستنساخ بين العلم والدين، الدار المصرية اللبنانية، طبعة أولى، 1997، ص26 وما بعدها.

(16) وهو باحث في معهد رزولين بأدنبرة في إسكتلندا في شركة PPL وهي مخصصة لصناعة الأدوية المصنعة جينياً.

[17] ينظر:د. محمد سعد خليفة، المرجع السابق، ود. منذر طيب البرزنجي والأستاذ شاكر غني العادلي، عمليات أطفال الأنابيب والاستنساخ البشري في منظور الشريعة الإسلامية، مؤسسة الرسالة للطباعة، الطبعة الأولى، لبنان، 2001، ص91 وما بعدها.

[18] سورة النساء، الآية/119.

[19] سورة التين، آية/4.

[20] ينظر: د. رضا عبد الحليم عبد المجيد، الحماية القانونية للجين البشري "الاستنساخ وتداعياته" دراسة مقارنة، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، 2001، ص269 ومابعدها.

[21] الشيخ عبد الله البسام عضو هيئة كبار العلماء وعضو المجمع الفقهي برابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة يقول "أن استنساخ البشر محرم شرعاً ولا يجوز بأي حال إذ انه يؤدي إلى اختلاط الأنساب وهذه الأفعال تؤدي إلى ضياع الأمم وزوالها بسبب سوء أخلاقها ومعاصيها لله سبحانه ولابد من قتل هذه التجارب في مهدها قبل أن تستفحل".

أما الشيخ محمد الغزالي يرحمه الله يقول "إذا تمت الاستجابة لأهواء الناس وجرى تسخير الطب لما تشتهي الأهواء. فإن هذا نذير بهلاك العالم. إن اللعب بالجينات والتجارب على الأجنة تعد تغيير في خلق الله وهو عمل محرم وأناشد العالم الذي يجري وراء الهندسة الوراثية أن يتقن هندسة الأخلاق".

والشيخ القرضاوي يقول "نرحب بالعلم في خدمة الإيمان والأخلاق والقيم وبما يفيد البشرية ولا يتسبب في إفسادها ولا يدمر ولا يخرب كما حدث مع الأسلحة النووية والكيماوية والجرثومية ولا مانع من الاستفادة من هذه التقنية بما يعود على البشرية بالنفع والقاعد الشرعية "سد الذرائع" وهو ترك المباح خوفاً من أن يؤدي إلى أمور منكرة. فالاستنساخ يؤدي إلى اختفاء الأسرة وإفساد المجتمع وجعل الله الزواج أساس الحياة، ويتم التساؤل أين يتربى الطفل المستنسخ في غير عالم الأسرة أبوه وأمه؟

=ينظر: د. سالم نجم، الاستنساخ البشري محاذيره وفوائده، المؤتمر العلمي السابع للإعجاز العلمي في القرآن والسنة.

[22] ينظر: د. رضا عبد الحليم، المرجع السابق، ص274 وما بعدها.

[23] ينظر: د. رضا عبد الحليم، المرجع السابق، ص275.

[24] الرائيليون طائفة عدد أنصارهم وأتباعهم يبلغ 55 ألف شخصاً وأماكن تواجدهم في فرنسا وكيبيك وفلوريدا واستراليا والصين واستقر الرائيليون على شعار نجمة داود الأمر الذي أوصى بعلاقة عضوية بينهم وبين اليهود. ويعتبر الاستنساخ لب فلسفة الرائيليين ويسمونه الإبداع العلمي أو "الخلق" ولذلك فهم يقودون حركة الاستنساخ في العلم.

[25] القرار ج ض ع 50–37.

[26] القرار ج ض ع 51–10.

[27] القرار 152/53.

[28] مشروع القرار الذي قدمه ممثل بلجيكا نيابة عن عدد كبير من الدول الأعضاء الوثيقة A/C.6/58/L.8.

[29] مشروع القرار الذي قدمه ممثل كوستاريكا نيابة عن عدد كبير من الدول الأعضاء الوثيقة A/C.6/58/L.2.

[30] الوثيقة A/C.6/58/L.9.

[31] الوثيقة A/58/520.

[32] المقرر 58/523.

[33] الوثيقة A/C.6/59/L.2.

[34] الوثيقة A/C.6/59/L.8.

[35] الوثيقة A/C.6/59/L.26.

[36] الاستنساخ البشري لأغراض الإنجاب، حالة النقاش الدائر في الجمعية العامة للأمم المتحدة، منظمة الصحة العالمية، المجلس التنفيذي، الدورة الخامسة عشر بعد المائة البند 9–5 من جدول الأعمال المؤقت. EBII/INF.Doc./2.2004.

[37] إعلان الأمم المتحدة بشأن استنساخ البشر، اعتمد ونشر على الملأ بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 280/59 المؤرخ في 8 آذار/مارس 2005.

وقد اعتمد الإعلان بموافقة 84 دولة ومعارضة 34 دولة أخرى بينما امتنعت عن التصويت 37 دولة مع غياب 36 دولة عن الجلسة.

=وقد عملت الجمعية على وفق توصيات اللجنة القانونية أو ما يعرف باللجنة السادسة داخل الأمم المتحدة لاعتماد

الـنص، ورحـب المؤيـدون الإعـلان بقـرار الجمعيـة واعتبروه تعبيراً واضحاً عن المثل الأخلاقية التي يجب أن تواجه البحوث العلمية.

أما جنوب أفريقيا التي امتنعت عن التصويت فقد قالت أن الاستنساخ البشري الموجه لأغراض العلاج الطبي ليس ضد الإنسانية بل في صالحها ولذا فهو ليس مخالفاً للإعلان.

أما الولايات المتحدة التي صوتت لصالح القرار فقد قالت أن موقف حكومتها لا يزال على ما هو عليه وكما عبرت عنه اللجنة السادسة العام الماضي، وكانت الولايات المتحدة قد شرحت في ورقة قدمتها حول موضوع الاستنساخ أنها تدعم حظر استنساخ البشر تماماً إلا أن أي حظر على الاستنساخ البشري يجب أن لا يمنع تطوير علاج الخلايا والأنسجة بناء على الأبحاث العلمية التي تضم تكنولوجيا الاستنساخ لإنتاج ذرات الحمض النووي والأعضاء والأنسجة والخلايا (عدا خلايا الأجنة). أما بعض الدول الأخرى مثل فرنسا وبريطانيا والاتحاد الروسي والهند فقد أعربت عن أسفها لأنه لم يكن هناك إجماع حول حظر الاستنساخ وقالت أنها كانت تريد أن تبقي الخيارات مفتوحة. وأن الصين التي صوتت ضد الإعلان أيضاً فقد قالت أنها ستواصل تطبيق ضوابط صارمة على الاستنساخ لغرض العلاج الطبي وقالت أن الإعلان فشل في ضم جميع المواقف الدينية والأخلاقية للدول الأعضاء.

(38) اتخاذ موقف إقليمي من الاستنساخ البشري، منظمة الصحة العالمية، المكتب الإقليمي لشرق المتوسط، اللجنة الإقليمية لشرق المتوسط، الدورة الحادية والخمسون، أيلول/سبتمبر 2004 البند 7 (2) من جدول الأعمال.

EM/Rc51/INF.Doc.11.2004

(39) الاستنساخ البشر والحكم الدولي، منظمة الأمم المتحدة للعلم والثقافة (اليونسكو) أخلاقيات البيولوجيا اللجنة الدولية لأخلاقيات البيولوجيا، برنامج العمل للفترة 2008–2009.

(40) وكان المؤتمر الدولي الرابع عشر للقانون الجنائي المنعقد في فينا بالنمسا في أكتوبر/تشرين أول سنة 1989 قد انتهى ضمن توصياته إلى أن التوصية (6) والمتعلقة بالتدخل على الجين البشري:

– 8/6 حظر نقل الجين البشري إلى البويضات إلا لأغراض علاجية.

– 9/6 أي محاولة لاستنساخ البشر يجب ملاحقتها بالتحريم

Toute tenta tive de clonoge d'etre humains doit etre criminalisee.

– 10/6 أي محاولة لإنتاج عملاق أو كائن مخلق من حيوان وإنسان يجب حظرها وملاحقتها بالتحريم، مجلة D.P.etc.. يونيه/حزيران 1990، ص752.

(41) ينظر: د. رضا عبد الحليم عبد المجيد، المرجع السابق، ص258.

(42) وقد ألقى الدكتور جمال سرور مدير المركز الإسلامي العالمي للدراسات والبحوث السكانية في جامعة الأزهر المصرية محاضرة بعنوان (الضوابط الأخلاقية للاستنساخ البشري) وتحدث خلالها عن المبادئ الأساسية العلمية الواجب توافرها في عملية استنساخ النعجة دوللي عن طريق تحويل الخلايا والذي كشف عنه عام 1997 منعطفاً هاماً لفت الأنظار إلى انفتاح عالم من إمكانيات في مجال استيلاد الثدييات بدون لقاء =جنسي وتطبيق هذه التقنية على عالم البشر وقال: لقد بات متاحاً أكثر مما مضى على استنساخ الثدييات بطريقة أخرى وهي انشطار الرحم.

هذه الإقرارات تمثلت في ثلاث محاور وهي السعي وراء الموضوعية والتقليص وآلية اتخاذ القرارات وأن الاستنساخ يمثل أقوى العوامل الحافزة لظهور عصر من الأخلاقيات والمثل الجديدة في عالم الاستنساخ.

(43) ينظر: افتتاح مؤتمر (الحيرة حول الاستنساخ) بمشاركة عربية ودولية في دبي بتاريخ 5 أبريل/نيسان 1998. الموقع:

mhtml:file://C:/users/II/Desktop

(44) ينظر: أ.د. سالم نجم، (الاستنساخ البشري محاذيره، وفوائده) المؤتمر العالمي السابع للإعجاز العلمي في القرآن والسنة، العلوم الطبية، التشريح والأجنة، ص7، (بدون تاريخ).

[45] ينظر: سورة الحجرات الآية/12.

[46] في 1990/12/13.

[47] المادة 6، 7.

[48] القانون رقم 94-653 الصادر في 29 يوليو/تموز 1994، المادة 4/16، نزيه صادق المهدي، مسؤولية الطبيب في عملية التلقيح الصناعي، مؤتمر الطب والقانون، جزء أول، الإمارات.

[49] صحيح أن كل هذه الدعوات ليست لها قيمة قانونية ولكن تبقى لها قيمتها الأدبية. ينظر: عطا عبد الله السنباطي، بنوك النطف والأجنة، دراسة مقارنة في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي، الطبعة الأولى، 2001، ص126 وما بعدها.

[50] ينظر: دعوة لحظر دولي على الاستنساخ البشري، بي بي سي أونلاين BBC.

[51] ينظر: د. عبد رضا عبد الحليم عبد المجيد، (المرجع السابق)، ص259 ومابعدها.

[52] القانون رقم 35 لسنة 1988.

[53] وقد صادق المشرعون على القانون بأغلبية 241 صوتاً مقابل 155 رافضين بعض الاستثناءات التي قد تعين الباحثين على اكتشاف علاجات لبعض الأمراض مثل الزهايمر والشلل والرعاش (الباركنسون) والسكري.

[54] وقالت النائبة عن الحزب الجمهوري إن أي قانون لا يحظر الاستنساخ كلياً سيكون بمثابة منح رخصة لأحد أبشع وأخطر المشروعات التجارية في التاريخ الإنساني لكن (جيمس ماكجوفرن) عضو الحزب الديمقراطي قال أن القانون سيغلق الباب أمام أبحاث هامة تقوم على ما يعرف باسم الاستنساخ العلاجي، وقال لا يمكنني أن أرى أي جانب أخلاقي عندما أنظر في عيني مريض الزهايمر أو الشلل والرعاش وأقول له أننا سنقف في طريق علاجه، ويعتبر قانون تحريم استنساخ البشر عملية الاستنساخ البشري لأغراض الإنجاب والأبحاث الطبية، أو استيراد جنين مستنسخ أو أي منتج مستخلص منه، جريمة وفق القوانين الفيدرالية الأمريكية.

ينظر: إقرار قانون أمريكي يحظر استنساخ البشر/علم التكنولوجيا BBCArabic.com .